بيان صادر عن IFE- EFI

الأمين العام للأمم المتحدة،

إعادة تقرير الإسكوا حول "الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري"

في منتصف آذار من عام ٢٠١٧، قدّمت ريما خلف، الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، استقالتها بعد إصدار تقرير خلُص إلى أن "إسرائيل قد أنشأت نظاماً يمأسس الفصل العنصري والاضطهاد والسيطرة على الشعب الفلسطيني". ومع إدراك واضعي التقرير خطورة هذا الإدعاء، قالوا بأن التقرير، بعنوان "الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري"، يستند على الأدلة المتاحة التي تثبت ما لا يدعُ مجالاً للشكّ، في أب إسرائيل ترتكب سياسات وممارسات "تشكّل جريمة فصل عنصريّ وفقاً لصكوك القانون الدولي".

وتعرب المبادرة النسوية الأورومتوسطية عن دهشتها من إصدار لجنة الأمم المتحدة تعليماتٍ بسحب التقرير من موقع الإسكوا، وتضمّ صوتها إلى أصوات جميع الناشطين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بالإشادة بصدق ونزاهة السيدة خلف والتزامها بالبحث عن الحقيقة، فقد فقدنا باستقالتها قياديةً شجاعةً ومؤهلةً، ومدافعةً عن حقوق الإنسان، الأمر الذي تعتبره الأمم المتحدة جوهر عملها.

وقد أعدّ التقرير الباحثان *ريتشارد فولك*، وهو أستاذ فخري في القانون الدولي في جامعة برينستون، ومقرّر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية سابقاً، و*فرجينيا تيلي*، أستاذة العلوم السياسية والمختصة بالدراسات الإثنية، والتي ألفت كتاب "حلّ الدولة الواحدة"، وهو يسلّط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، ويمهّد الطريق أمام العدالة والسلام باستخدام أدوات الأمم المتحدة وهياكلها. ويأتي التقرير كمادةٍ مؤهلة متقدمة في فهمها للمشروع الإستعماري التوسعي الإسرائيلي، كما ويضيف إلى سلسلة قرارات الأمم المتحدة في سجل الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. أمّا الأدلة التي قدمها الباحثان فهي كثيرة، وتذكّر العالم بأن هناك حاجةً ماسةً إلى الوقوف مع الشعب الفلسطيني وتحميل إسرائيل مسؤولية جرائمها. وكما أشارت السيدة خلف في خطاب استقالتها، "كلّ من هاجم التقرير لم يكن قادراً على التشكيك بكلمةٍ واحدةٍ من مضمونه الفعليّ".

وما يزال النظام الإسرائيلي بعدم عدالته مستمراً ضد الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال العسكري والتمييز، فاقداً بذلك حقوقه الأساسية التي يستحقها بموجب قرارات مجلس الأمن، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ١٨١ بشأن سياسات الفصل العنصري، وقرار ١٩٤ بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، و١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، و ٢٣٣٤ ضد المستوطنات الإسرائيلية.

الصّراع الفلسطيني بين الشعب والمحتل، بين المضطهد والظالم، بين المشروع الاستعماري الإسرائيلي غير المشروع بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الصادر في ٢٣,١٢,٢٠١٦ والحقّ الفلسطيني في تقرير المصير، هو صراعٌ لا حياد فيه.

نحن ندفع مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في التقرير، واحترام مضمونه، واعتباره تقريراً مشروعاً للأمم المتحدة، ونحثّ على اتخاذ التدابير العاجلة لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري تجاه الشعب الفلسطيني، بدءاً بفرض العقوبات والوقف الفوري للمستوطنات غير الشرعيّة.

إنهاء الاحتلال هو الأمر الوحيد الذي يمهّد الطريق نحو سلامٍ وأمنٍ عادلين ومستدامين للشعب الفلسطيني.

المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE – EFI
٢٠ شارع سوفلو ٧٥٠٠٥ باريس، فرنسا صندوق بريد ١٧٣٤٥ عمان ١١١ ٩٥ الأردن